

## المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية: الأبعاد، التداعيات والجهود

## The Algerian approach to managing the Libyan crisis: dimensions, repercussions and efforts

رتيبة برباش \*

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ratibaberb2012@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/09/28 تاريخ القبول: 2022/12/03 تاريخ النشر: 2022/12/31

## ملخص:

عرفت ليبيا العديد من الأحداث والتطورات على الساحة السياسية والأمنية منذ بداية الانتفاضة الشعبية في فيفري 2011 وأخذت منحى تصاعدي بمزيد من التوتر والتصعيد، خاصة بعد سقوط نظام القذافي، نتيجة تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المشكلة للمشهد السياسي والأمني وحتى المجتمعي في ليبيا، بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة على دول الجوار ومنها الجزائر، وعليه تهدف دراستنا إلى محاولة تشخيص ومعرفة أهم أبعاد وأسباب الأزمة في ليبيا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد طبيعة ودور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، أما فيما يخص النتائج المستخلصة فإن دعم الخيار السياسي للمقاربة الأمنية الجزائرية حيال ليبيا المتمثل في الحلول السلمية والحوارات السياسية؛ دعم المصالحة بين الفرقاء الليبيين والاحتواء الجماعي لآثار انهيار النظام الأمني العسكري في ليبيا؛ إعادة تأهيل المؤسسات والبنية التحتية للدولة الليبية؛ كلها حظيت باعتراف أغلب القوى الإقليمية والدولية الكبرى التي زكت الرؤية الأمنية الجزائرية ودورها في ضمان استقرار المنطقة وتنميتها.

**كلمات مفتاحية:** الأزمة الليبية. الصراع الداخلي. التدخل الأجنبي. الحلول السلمية. المقاربة الجزائرية.

**Abstract:**

Libya has known many events and developments in the political and security arena since the beginning of the popular uprising in February 2011 and took an upward curve with more tension and escalation, especially after the fall of the Gaddafi regime, as a result of conflicting interests between the various parties that formed the political, security and even societal scene in Libya, in addition to the repercussions of the crisis Neighboring countries, including Algeria, Thus, our study aims to diagnose key dimensions and causes of the Libyan crisis and determining the nature, role of the Algerian approach in resolving the crisis. We conclude that, supporting the political option of the Algerian security approach towards Libya represented peaceful solutions and political dialogues, support for reconciliation between the Libyan parties, the collective containment of the effects of the collapse of the Libyan military security system, the rehabilitation of the institutions and infrastructure of the Libyan state, all of which have won the recognition of most of the major regional and international powers that have praised the Algerian security vision and its role in ensuring the stability and development of the region.

**Keywords:** Libyan crisis.internal conflict.foreign intervention.peaceful solutions.the Algerian approach .

## مقدمة

عرفت الجزائر تحديات وتهديدات أمنية خطيرة على حدودها الجغرافية المتزامية الأطراف، وبالخصوص على الحدود الشرقية لها مع ليبيا، فقد أصبحت هذه الحدود تشكل مصدر خطر في المحيط الجوّاري والإقليمي للجزائر، ولعل تداعيات الحراك السياسي في ليبيا قد أثار سلبا على الأمن الوطني الجزائري، فطول الحدود التي تربط الجزائر بهذه الدولة والانعكاسات المنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية في هذه الدولة، جعل الجزائر تعاني من بيئة أمنية معقدة في ظل انتشار مظاهر عدم الأمن وعدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية، ومن أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في ليبيا هو انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبرز الجماعات المتطرفة في ليبيا والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائرية، وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين.

ولأجل ذلك عملت دول المنطقة وعلى رأسهم الجزائر للتصدي لجميع التهديدات الأمنية عن طريق صياغة مقاربات أمنية، تراوحت بين مقارنة إقليمية ذات طابع تدخلي، ومقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي. وعليه ستعالج هذه الدراسة الإشكالية التالية: ماهي أبعاد المقاربة الجزائرية في تسوية وإدارة الأزمة الليبية؟ وما أهم التحديات التي واجهتها في تطبيق ذلك؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام منهج دراسة الحالة، حيث تم اختيار الحالة الليبية كنموذج عن الأزمات الإقليمية بدءا بدراسة أبعاد وتداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار (الجزائر)، وصولا إلى اظهار ماهي طبيعة المقاربة الجزائرية لإدارة وحل الأزمة الليبية، بالإضافة الى المنهج التاريخي في سرد وتتبع كل مراحل الأزمة وإدراج مختلف المبادرات لحل الأزمة .

سنتطرق أولا إلى تشخيص شامل لكل أبعاد الأزمة الليبية وكيف تصاعدت وأثرت على دول الجوار (الجزائر)، وسنعرض في مرحلة ثانية: تأثير الأزمة الليبية على الجزائر وأمنها الإقليمي، ثم أخيرا سنحاول إبراز دور المقاربة الجزائرية للتعامل مع هذه التهديدات، وحل الأزمة الليبية.

## أولا: أبعاد الأزمة الليبية وأسبابها

هناك تشابك وعدم فهم للأبعاد والأسباب الحقيقية للأزمة الليبية للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية لذلك ارتأينا أن نوضح أولا ما هي أبعاد وأسباب الأزمة الليبية، لكي نفهم فيما بعد ماهي انعكاساتها على دول الجوار خاصة الجزائر.

## 1. توصيف الأزمة الليبية

قبل التطرق إلى توصيف الأزمة في ليبيا والإشارة إلى المراحل الأولى لها والتفاعلات التي حصلت بين أداء النظام والمطالب الشعبية والآليات التي اختارها للتجاوب مع النتائج والأوضاع التي آلت إليها، يجب إدراج

أهمية التحديد الدقيق لأبعاد الأزمة الذي يعطي صاحب القرار آفاقا واسعة في توصيف الحدود المكانية والزمانية للأزمة وامتداداتها عبر كافة المجالات (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا...)، وهل هي مشكلات سابقة تطورت إلى حد الأزمة أم هي تهديد خارجي أم عوامل طبيعية أم موقف طارئ، وكذلك ثقل الأزمة وهذا يقاس بمدى تهديدها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية للدولة، وكذا تعقد الأزمة وهذا يقاس بمدى ما هو متاح من خيارات في مواجهتها، وكثافة الأزمة وهذا يقاس بمعدل الأحداث في فترة زمنية وجيزة كلما كانت الأزمة أكثر كثافة، ويأتي المدى الزمني للأزمة في أبعاد أي أزمة، وهو الوقت الذي تستغرقه الأزمة من قصيرة أو متوسطة أو طويلة، ثم نطاق الأزمة وهو الإطار المكاني الذي تشمله<sup>1</sup>.

وفي هذه الدراسة سوف نشير الى أن بداية الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية كانت في منتصف جانفي من عام 2011، كما أن الثورة الليبية التي سبقتها ثورات مصر وتونس، كانت بعد تنامي الحراك، إذ عرفت احتجاجات في السابق تصاعدت مع مرور السنوات وكانت من بين أسباب انتفاضة الشعب الليبي وكسره الصمت من أجل التخلص من الاستبداد والمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان<sup>2</sup>، وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات وسعى إلى تخفيض أسعار المواد الأولية لكن بدون جدوى، إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15 فيفري من نفس السنة، وتدخلت على إثرها الشرطة وجرح أكثر من 38 ليبيا وخاصة الشباب الذين نزلوا الشارع للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من نفس الشهر واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط قتلى وقدرت منظمات إنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعر هذا الأخير فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة انفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق إلى أن انتشرت المواجهات عبر كافة التراب الليبي<sup>3</sup>.

## 2. أسباب الأزمة الليبية

يعتقد البعض أن الانفلات الأمني في ليبيا يعود إلى سقوط القذافي فقط، لكن نعتقد أنها قراءة مبتورة وغير معمقة، بل تعود أسبابها إلى عدة عوامل، ومنها:

### 1.2 نظام الرئيس معمر القذافي

يعتبر نظام معمر القذافي المتمسك بالحكم دون شرعية لمدة أربعة (04) عقود والتي مارس فيها كل أنواع الظلم والفساد، كما لا يحتكم لأي وثيقة قانونية أو دستورية وقائم على مرجعية فكرية صاغها هو بنفسه في كتابه الأخضر، بالإضافة إلى غياب المؤسسات السياسية والأمنية والاجتماعية، ما جعل الشعب الليبي يخرج في ثورة سلمية شعارها اسقاط هذا النظام.

هذا النظام لم يتمكن من إنشاء جيش وطني تقليدي قوي، ويحافظ على انضباطه والالتزام بالحفاظ على وحدة واستقرار ليبيا مهما كانت الظروف، كما وقع في مصر، فالقذافي بسبب فكرة "السلاح في يد الشعب" التي وضعها في الكتاب الأخضر وأراد تطبيقها عمليا، لم يتمكن من إنشاء هذا الجيش.

صحيح أن جيش القذافي كان يتكون من حوالي 60 ألف مقاتل، ويضم وحدات خاصة، لكن الكثير من جنوده هم مرتزقة من عدة بلدان إفريقية الذين يبيعون أنفسهم مقابل المال، كما التحق بالتمرد عدد كبير من فصائل هذا الجيش، فهذا الجيش ليس جيشا نظاميا كما هو واقع في كل الدول الحديثة<sup>4</sup>.

تتبع التحديات السياسية التي تواجه ليبيا إلى درجة كبيرة من طبيعة ومسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي دام اثنتين وأربعين (42 سنة)، لقد كان لعدد كبير ومتنوع من اللاعبيين دور في الإطاحة بالقذافي، ويسعى اليوم جميع هؤلاء إلى لعب دور في النظام الناشئ.

## 2.2. انتهاكات الرئيس السابق معمر القذافي

سجلت فترة حكمه انتهاكا لحقوق الشعب الليبي من قمع للحريات، تقنين الصحافة والرقابة على المطبوعات وزيادة عدد السجناء وقتل المئات منهم والتكيل بجثثهم وتهجير أسرهم، بالإضافة إلى الإعدامات الجماعية لأصحاب المعارضة وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي<sup>5</sup>.

## 3.2. صراعات السلطة بعد الإطاحة بالقذافي

كما أن ثمة إرث مزدوج يثقل كاهل السلطات الليبية الجديدة، الإرث الأول أورثها إياه القذافي على شكل نظام يركز عليه شخصيا وعلى عائلته، وهو نظام كان يؤلب الأحياء والجماعات ضد بعضها البعض، وفشل في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية، وتعمد إبقاء الجيش الوطني ضعيفا لمنع ظهور منافسين محتملين يمكن أن يتحدوا سلطته، أما الإرث الثاني فقد نشأ من الطريقة التي تمت بها الإطاحة بالقذافي، والتي تمثلت بالتحريير التدريجي والمنقطع لأجزاء مختلفة من البلاد.

لقد تطوع عدد كبير من القوات والمليشيات المحلية للمشاركة في هذه المعركة وبعد سقوط القذافي، بات بوسع الجميع الادعاء بأنهم ضحوا بدمائهم وثوراتهم من أجل القضية، وبات بوسع الجميع أن يعتبروا أنفسهم مساهمين في التحرر الوطني.

بالنسبة لجزء كبير من العالم، فإن المجلس الوطني الانتقالي كان يشكل وجه الانتفاضة، لقد تشكل في وقت مبكر، وتحدث بقدر كبير عن السلطة وحقق بسرعة اعترافا دوليا واسعا، وتم ترسيخه كنقطة محورية للثورة وكعنوان لاداعيها الدوليين، بالرغم أنه لم يقد الانتفاضة بشكل كامل من الناحية العسكرية، كما أنه لم يرسخ وجودا فعليا جوهريا أو حضورا حكوميا في جزء كبير من البلاد، وعلى حد تعبير أحد قادة الأولوية في الزنتان " لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي جيدا من حيث إكسابنا الاعتراف الدولي ومن حيث الحصول على التمويل إلا أنه لم يكن أبدا حكومة بالنسبة لنا هنا في ليبيا"<sup>6</sup>.

## ثانيا: التهديدات الأمنية للأزمة الليبية وتأثيرها على دول الجوار(الجزائر)

أبرزت تطورات الأوضاع الداخلية في ليبيا جملة من الآثار والانعكاسات على دول جوارها الإقليمي، وشكلت مصدر خطر وتهديد على الأمن في المنطقة (الجزائر).

### 1. تهديد استقرار دول الجوار ومشكل أمن الحدود

ليبيا عرفت بسياسة المفاجآت في ظل حكم القذافي وهناك خلاف صامت وخطير ومؤجل حول الحدود الليبية الجزائرية -على حدود ولاية إليزي- حول الخلاف القائم على وجود حقول النفط والمياه الجوفية، مما قد يؤدي إلى استخدام القوة، إن لم يعالج هذا المشكل بالوسائل الدبلوماسية.

أما ما بعد حكم القذافي، فقد ساد عدم الاستقرار بسبب الظاهرة القبلية للمجتمع الليبي الذي خلق صراعا طويلا على السلطة مما سهّل عملية التدخل للدول الكبرى في منطقة المغرب العربي<sup>7</sup>.

أصبحت ليبيا تشكل مصدرا من مصادر التهديد الوجودي، إذ لم تسلم دول جوارها من التوترات السياسية من جراء الوضع في ليبيا، وبعد أن دخلت ليبيا في حالة من عدم الاستقرار الذي تحكمه الميليشيات وسلطة السلاح، كثرت الاعتداءات والاعتقالات مما ساهم في تمزيق النسيج الاجتماعي وإضعاف البنى التحتية والمنشآت الاستراتيجية وساهم تشتت وانقسام القوى السياسية في تأجيج الأوضاع وهذا ما زاد من صعوبة تكوين منظومة أمنية نظامية تسهر على أمن البلاد خاصة مع ضعف المراقبة على الشريط الحدودي مع الجزائر، وتونس ومصر الأمر الذي أدى إلى ارتفاع وتيرة التهريب بالأسلحة بالإضافة إلى حرية التنقل للمجموعات الإرهابية التي اتخذت من ليبيا قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات والدعم اللوجستي لزعة الاستقرار في دول الجوار.

فتهريب الأسلحة أصبحت تجارة رائجة في ليبيا طالت الجوار العربي والإفريقي وهذا ما أضحى يشكل شوكة في خصر هذه الأنظمة وتشير بعض التقديرات إلى تهريب ما يقارب أكثر من عشر آلاف قطعة سلاح وقذائف **RPJ** في مرحلة ما بعد الثورة، وهذا ما أكدته السلطات المصرية فقد حجزت أكثر من مرة أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، وهو ما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في دول جوار ليبيا، ويؤثر على أمن الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل إلى أكثر من 1000 كيلو متر، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبة هذه الحدود أمنيا.

كذلك فإن "مشكلة أمن الحدود" تشكل ضلعا أساسيا في التهديدات الأمنية لدول الجوار بصفة عامة ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر، وهناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤر داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف من الربط

الإقليمي بين هذه التنظيمات وتنظيم "داعش"، هذا دون نسيان المتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر.<sup>8</sup>

## 2. انتشار السلاح وتنامي قاعدة الساحل والصحراء

زاد حجم السلاح في ليبيا بعد اندلاع الثورة، وقلّت قدرة الدولة في السيطرة على السلاح فبعد انتهاء الحرب ضد العقيد معمر القذافي، بدأت محاولات جمع السلاح من الكتائب المقاتلة، وهو الأمر الذي لم ينجح بشكل كبير، لأن المجتمع الليبي مجتمع قبلي، فقد ارتبط السلاح بمجموعة من القبائل التي رأته مصدر قوة لها في صراعها مع القبائل الأخرى.<sup>9</sup>

حيث فتحت الحرب الأهلية في ليبيا الأبواب على مصراعيها على مخازن الأسلحة الليبية، بالإضافة إلى عودة المرتزقة الذين كانوا يقاتلون إلى جانب كتائب القذافي بأسلحته في مالي، وتحالف التوارق الموالين للقذافي (حركة الأزواد)، والعائدين بأسلحتهم مع تنظيم القاعدة (حركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا)<sup>10</sup>.

لقد غرقت البلد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول (MANPADS)، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، ومدافع الهاون، وقد زودت فرنسا وقطر وبلدان أخرى المتمردين بالأسلحة خلال الحرب، بحيث ساهمت قطر بأكثر من 20.000 طن من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية، والقاذفات الصاروخية العديمة الارتداد (ار.بي.جي) وغيرها من الأسلحة الصغيرة، وقد زودت قطر وفرنسا أيضا المتمردين بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان (Milan)، والأهم من ذلك كله، كانت مخزونات أسلحة القذافي الخاصة والتي تركت سائبة بمعظمها خلال الحرب، وبحسب تقرير الأمم المتحدة، كانت القوات المسلحة الليبية تملك بتاريخ الإطاحة بالقذافي 2011، بين 250.000 و700.000 سلاح ناري، تعتبر بأغليبتها (حوالي 80%) من البنادق الهجومية، وقدّر جهاز الاستخبارات البريطاني المعروف باسم الاستخبارات العسكرية، القسم 6 (ام اي MI6)، أن ليبيا كانت تضم ملايين الأطنان من الأسلحة، أي أكثر من الترسانة الإجمالية للجيش البريطاني.

وفي هذه الأثناء، طرحت الأعداد الكبيرة لمنظومات الدفاع الجوي المحمول وبقايا برنامج القذافي للأسلحة النووية تهديدا يتجاوز حدود ليبيا، اشترى القذافي ما يصل إلى 20,000 منظومة دفاع جوي محمول سوفيتية، وهو عدد مذهل قد يشكل تحديا كبيرا في وجه عملية التتبع والجمع، حيث مؤلت الولايات المتحدة البرنامج لاسترداد منظومات الدفاع الجوي، على الرغم مما تردد بأن متعاقدين من جنوب إفريقيا كانوا يديرون هذا البرنامج وفي الوقت نفسه، كان هناك 6,400 برميل معروف من اليورانيوم المعالج جزئيا (والذي يعرف بتسمية الكعكة الصفراء (Cake Yellow))، مُخزن في ليبيا في منشأة بالقرب من "سبها" في الجنوب، وموضوعة تحت حراسة كتيبة من الجيش الليبي بشكل غير مضبوط، وبتاريخ الإطاحة بالنظام لم تكن ليبيا أيضا قد استكملت بعد عملية تدمير مخزوناتاها من الأسلحة الكيميائية، ولم يكن قد تمّ تدمير سوى 51 بالمائة من مخزونها الأصلي من

غاز الخردل الذي بلغت كميته 24.7 طن متري (على الرغم من أنه قد تمّ استكمال هذه المهمة بنجاح في مطلع العام 2014). وبما أن حدود ليبيا كانت طويلة جدا وعرضة للاختراق شكّلت هذه الأسلحة السائبة تهديدا للمنطقة الأوسع وما بعدها<sup>11</sup>.

### 3. التنظيمات الإرهابية

بسبب تعرض ليبيا لحالة الفشل الدولاتي مما خلق المناخ المناسب لانتشار التنظيمات الارهابية داخلها والتي تشكل بالضرورة قاعدة لتهديد الأمن القومي للدول المجاورة، وقد شكّلت حادثة الاعتداء على المنشأة "تنتقورين" في الصحراء الجزائرية في 16 يناير 2013 منعطفا هاما لإدراك خطورة الوضع الليبي على الامن القومي الجزائري لان هذا الاعتداء يعد اختراقا لسياسة الدفاع الوطني الجزائري<sup>12</sup>.

بالإضافة إلى هجوم فندق "راديسون بلو" بالبنادق في بامكو بمالي في نوفمبر 2015، الذي خلف اثنين وعشرين 22 قتيلا، وتنفيذ هجوم على فندق "سبلنديد" في وغادوغوا بالعاصمة بوركينافاسو، حيث أسفر عن مقتل عشرين 20 شخصا في يناير 2016، كما هاجم المرابطون أكاديمية عسكرية ومنجم يورانيوم مملوكا لفرنسا في النيجر<sup>13</sup>.

### 4. الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات:

بعد انهيار نظام معمر القذافي أصبحت الهجرات غير الشرعية نحو غرب المتوسط تتجه أساسا من المياه الإقليمية لليبيا وحددت من ستة 06 نقاط بحرية: مصراتة، زوارة، طرابلس، الخمس، الزاوية وسبراطة، وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، انطلق 85% منهم من المياه الإقليمية لليبيا، ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء. إلى جانب مخاطر فوضى السلاح في منطقة المغرب-الساحل، فإن تجارة المخدرات تُبين الارتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي أضحت تشكل تهديدا عابرا للحدود تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا، بحيث تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية المنتج والمصدر وبلدان إفريقيا منطقة العبور، وأوروبا وأمريكا الشمالية قارتين للتسويق والاستهلاك.

وأضحى التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائم على تأمين ومراقبة ممرات تجارة المخدرات، مما تُدرّه من أرباح طائلة، وعليه أصبحت الكوكايين والمخدرات سلعة مغرية وسريعة الربح ولا تكلف من حيث النقل، على سبيل المثال فإن وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC، أحصت في سنة 2009 حوالي 21 طن من الكوكايين الذي نُقل عبر غرب إفريقيا بقيمة 900 مليون دولار، وهو ما يوازي الانتاج الداخلي الخام لكل من غينيا وسيراليون<sup>14</sup>.

### 5. فوضى الميليشيات المسلحة والتجاذبات الإقليمية الليبية

زاد حجم السلاح في ليبيا بعد اندلاع الثورة، وقلّت قدرة الدولة في السيطرة على السلاح، فبعد انتهاء الحرب ضد القذافي بدأت محاولات جمع السلاح من الكتائب المقاتلة، وهو الأمر الذي لم ينجح بشكل كبير،

لأن المجتمع الليبي مجتمع قبلي، فقد ارتبط السلاح بمجموعة من القبائل التي رأته مصدر قوة لها في صراعها مع القبائل الأخرى.

ومنذ أن بدأ انهيار نظام القذافي في ليبيا، أخذ عدد كبير من الكيانات السياسية يبرز على الساحة السياسية في ليبيا خارج نطاق أي تشريع ينظمها، وتجلّى ذلك في تشكيل تيارات سياسية عديدة، اتخذت مسميات مختلفة كالتجمع، والتحالف وقد نأت هذه الكيانات في البدايات الأولى لتشكّلها عن استخدام كلمة حزب وربما كان ذلك انعكاسا لغياب الثقافة الحزبية في ليبيا.

وبالنسبة لمرحلة المؤتمر الوطني العام التي اعتبرت كنقطة انطلاق للصراع الدائر حاليا لها أكثر من سبب، فلم يكن المؤتمر الوطني هو المسؤول عن الانتشار المخيف للسلاح في ليبيا، ولم يكن هو المسؤول عن ظهور عدد كبير من الميليشيات داخل المشهد الليبي، كما لم يكن بالتأكيد مسؤولا عن ضعف قدرات مؤسسة الدولة في ليبيا، فهذه كلها أخطاء وأزمات خلقها نظام معمر القذافي على مرّ سنوات، أو خلقتها الأوضاع السياسية والعسكرية التي أحاطت بصراع القوى الثورية في ليبيا مع نظام معمر القذافي ومؤيديه حتى لحظة إسقاطه.

ولكن من المؤكد أن حالة الاستقطاب السياسي الشديد، والربط بين التكتلات السياسية والتشكيلات العسكرية، وخلق هيكل التفاعل بين الدولة والقوى المسلحة غير النظامية، والتوسع في خلق ميليشيات وتشكيلات عسكرية جديدة على أسس قبلية وجهوية، كلها أخطاء جسيمة أخذت تتشكل وتتبلور في ولاية المؤتمر الوطني العام في 2012<sup>15</sup>.

#### 6. التهديدات البيئية المحتملة نتيجة تسرب بعض المواد الإشعاعية أو النووية

فرغم الاحتمال الضعيف بتقديرات الأمم المتحدة إلا أنه يمكن في حالة امتلاك جماعات إرهابية أو جماعات تنتقم للنظام القديم من أجل أن تلحق الضرر بدول الجوار، رغم طمأنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بزيارة لليبيا في 9 ديسمبر 2011 وبعد معاينة مرفق "تاجورة" النووي في طرابلس ومرفق تخزين الكعكة الصفراء في "سبها" توصلت الوكالة الدولية الى استنتاج مفاده أنه لم يفقد أي جزء من المواد النووية المسجلة سابقا في أي من المرفقين، لكن أوصى الخبراء الدوليين بضرورة بيع نحو 6400 برميل من المواد النووية في "سبها" ونقلها بسرعة من ذلك المرفق لأن حالة تخزين البراميل أخذت في التدهور<sup>16</sup>.

#### ثالثا: المقاربة الجزائرية الأمنية والسياسية للتعامل مع الأزمة الليبية

في البداية يجب أن نُؤهِ إلى أن الجزائر وفقا لعقيدتها الأمنية ومبادئ سياستها الخارجية اتجاه كافة الدول، كانت دائما ترحب الحل السياسي والدبلوماسي في جميع تعاملاتها مع التهديدات والأزمات التي تأتيها من الدول المجاورة خاصة ليبيا.

#### 1. تفعيل الدبلوماسية الجزائرية وترجيح الحل السياسي للأزمة الليبية

ظَلَّت الجزائر رسمياً محايدة بشأن الثورة ضد نظام القذافي، وإن اتهمها البعض بمساندة النظام السابق خشية وصول الربيع العربي إليها، وهو ما أشار إليه "Flavien Bourrat" حيث قال: "أنه على النقيض من جارتها ومنافستها الأبدية المغرب، ابتعدت الجزائر بشكل متحفظ عن أحداث ليبيا بسبب سقوط نظام القذافي الذي نتج عنه تدخل عسكري غربي على أراضيها ولم تكن الجزائر على علاقة مع هذه الأخيرة التي لم تكن في نظرها مجرد طرف مثير للإزعاج، بل أنها كانت منافسة لها عبر وسائل تأثير كبيرة وكثيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

والحقيقة هي أن ليبيا كانت لها نفس المبادئ التاريخية والإيديولوجية (الاشتراكية، مناهضة الامبريالية، القومية العربية) كالجزائر منذ الاستقلال ويمكن لهذه الأخيرة أن تشعر بطريقة غير مباشرة أنها مستهدفة من طرف نظام القذافي الذي كان لديه توجه لرفض نفسه على الساحة الإقليمية، ويفعل الانتفاضة الليبية والصراع بين نظام القذافي والمعارضة، تخوفت السلطات الجزائرية من أن تكون أراضيها معرضة بشكل مباشر للتأثيرات الأمنية للحرب الأهلية الليبية وتداعياتها<sup>17</sup>.

فالجزائر تأخرت جدا في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي، صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة، إلا أنها اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فبراير دفع كثيرا من الفصائل العسكرية والنخب السياسية الليبية لاتهام الجزائر بمساندة القذافي وبخاصة بعد استضافتها عائلته، وبالتالي لم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغييرات قد شملت أنظمة تونس ومصر وبدأت الثورة في سوريا<sup>18</sup>.

لكن بعد القضاء على العقيد معمر القذافي، سارعت الجزائر للاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وفي أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكونات السياسية في ليبيا، عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلول سياسية بين الفرقاء السياسيين، تكون صمام أمن أمام أية محاولة لصعود الجهاديين الإسلاميين العدو اللدود للنظام الجزائري، وفي وجه كل التدخلات الأجنبية، والمساعدة في إعادة بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها، خاصة بعد انهيار الجهاز الأمني الليبي.

ويبدو أن الليبيين، بمختلف تياراتهم السياسية، مقتنعون بجدوى الوساطة الجزائرية لعدة اعتبارات، أولا: لاحترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطات وحل النزاعات في المنطقة، وثانيا: لضعف التأثير الدبلوماسي المصري في المنطقة، بسبب المشكلات المصرية الداخلية، ورفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، الموالية لجماعة "الإخوان المسلمون" (ذات البعد الدولي)، لأية وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي، وثالثا: لأسباب أمنية، تتعلق بتخوف الليبيين من تحول ليبيا إلى ملاذ لتنظيم "داعش"، خصوصا أن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك<sup>19</sup>.

تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمة، وبخاصة ما تعلق بتعقيدات الوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، خصوصا أن بعض التشكيلات غير متحمسة للدور

الجزائري، منها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والفريق الموالي له، فضلا عن الموقف السلبي لبعض دول الجوار كمصر وبعض دول الخليج الداعمة للجنرال "حفتر"، بالإضافة إلى فرنسا الساعية دوما لإضعاف الوساطة الجزائرية وإجهاضها، والتي تلمح دائما إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية بذريعة "مكافحة الإرهاب"<sup>20</sup>.

غير أن الجزائر وانطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية حدودها واحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنها فضّلت العمل الدبلوماسي والسلمي اتجاه كل جيرانها بما فيهم ليبيا، وبالتالي سعت الجزائر كطرف إقليمي وكبلد مجاور لليبيا إلى إيجاد حل عاجل للأزمة الليبية يكون سلمي وسياسي وذلك بتبني المقاربة السلمية بدل الحل العسكري، من خلال تقديمها لمبادرة سياسية لحل الأزمة تتمثل في استضافتها لجولتين من الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في شهر مارس وأفريل 2015، سعت الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع الليبي على مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خارطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام إلى السلاح لحل الخلافات وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكرة الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود إلى الجزائر وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.
- قيام سلطة مركزية تحتكر حيازة السلاح وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية.
- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود والذي يعرف أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة مع ليبيا.

وقد انطلقت **الجولة الأولى** من الحوار يوم 10 مارس 2015 بمشاركة العديد من الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين الذين رحبوا بالمشاركة في أشغال الاجتماع بالجزائر برعاية من الأمم المتحدة بغية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، إذ سعت الجزائر وهي تحاول من خلال جولات الحوار السابقة إلى إيجاد سبيل للتوافق الوطني، لاسيما تشكيل حكومة موحدة<sup>21</sup>.

وفي هذا الإطار تُلقت الجزائر الدعم الكامل من المجموعة الدولية وعلى رأسهم الأمم المتحدة في تبني مقاربة متكاملة ومنتاسقة ترجح الحل السلمي والسياسي على العسكري، حيث أكدّ الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية " عبد القادر مساهل" في جولة الحوار الأولى 10 و 11 مارس 2015 ثلاث محاور أساسية تتعلق الأولى بعرض دراسة وثيقة أعدتها الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل سلمي سياسي شامل للأزمة في ليبيا والمحور الثاني يتعلق بمتابعة الأعمال المنجزة من طرف مجموعات العمل الأخرى كالبرلمانيين

والمجتمع المدني والجماعات المسلحة، أما المحور الثالث فتناول دراسة الوضع العام في ليبيا الذي يُعدّ مقلقا بسبب استعمال الأسلحة وتصاعد العنف.

أما الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي يوم الإثنين 13 أبريل 2015 بالجزائر العاصمة تحت إشراف الأمم المتحدة جاءت لمناقشة التقرير النهائي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، وتغليب المصلحة العليا للشعب الليبي وتوحيد الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لإيجاد حل سلمي وسياسي بدل الحل العسكري، أعتقد أن المقاربة الجزائرية السياسية غير كافية لوحدها لحل الأزمة في ليبيا التي أصبحت دولية أكثر منها إقليمية ومحلية وهذا ما أكدّ عليه عبد القادر مساهل: "إن قضية ليبيا الآن تسلك مسارا سياسيا لعلها عن طريق الحوار بين كل الأطراف الليبية وهو أمر هام جدا، إلا أن هذا لم يتحقق على أرض الواقع واستمر التدهور الأمني في غرب ليبيا وشرقها وسط خرق اتفاق وقف إطلاق النار واحتدام المعارك بين الجيش وقوات فجر ليبيا، مما يدل على فشل كل المبادرات الرامية إلى حل الأزمة سياسيا، بحيث لم تحقق أي تقدم أو مؤشر انفراج في الوضع الداخلي واستمر التمزق السياسي والانحياز الأمني والاقتصادي والعنف الدموي داخل ليبيا، وهذا ما يجعل الحل السياسي والسلمي بعيد المنال ويطرح فكرة وإمكانية الحل العسكري من أجل حل الأزمة.

وعلى الرغم من اختتام جلسات الحوار الليبي بالجزائر بين رموز الأحزاب السياسية والإجماع على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية قوية تسمح للبلاد بالمرور إلى مرحلة جديدة، وكذلك ترتيب أوضاع القوات المسلحة وعدم تسليحها وإدماج أفرادها في الحياة السياسية والعسكرية، وتأكيد مبعوث الأمم المتحدة السابق "ليون" أن الفرقاء الليبيين يولون أهمية خاصة لإبرام اتفاق سياسي ملموس يسمح بعودة السلم والاستقرار إلى ليبيا داعيا إلى التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية ليبية ودفع المفاوضات نحو اتفاق سياسي في أقرب الآجال من خلال إشراك جميع الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى حل ينبغي أن يكون متوازنا.

ومن خلال جولة الحوار الثانية يوم 13 أبريل 2015 أين وزعت بعثة الأمم المتحدة مقترحات على الفرقاء الليبيين تحتوي على مسودة بخصوص تشكيل حكومة الوفاق الوطني والترتيبات الأمنية وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء، وقد جمعت هذه المسودة بين الطرح الأممي والطرح الجزائري حول الوضع في ليبيا.

يبدو أن إمكانية إيجاد حل سلمي شامل بين أطراف النزاع في ليبيا وتشكيل حكومة وطنية أمر ليس بالسهل والهيّن وهذا من خلال تصريحات أطراف فاعلة داخل ليبيا، وهي أطراف مشاركة في الحوار تحفظت على المسودة وبعض البنود المتعلقة بشكل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها لحل أزمة البلاد، بسبب تضارب المصالح وعدم استنادها لحل موضوعي شامل ومتوازن، كما وصف في هذا الشأن " فتحي باشاغا" النائب المقاطع لجلسات مجلس النواب بطبرق في جلسات الحوار أن المسودة غير موفقة وتحمل تناقضات وانقسامًا شديدين في بنودها<sup>22</sup>.

وفي هذا الشأن، أكد وزير الشؤون الخارجية السيد "رمطان لعمامرة" في أحد مداخلاته بالجزائر أن بلدنا "معرض بشكل مباشر" لانعكاسات استمرار الأزمة الليبية، مشيرا إلى إرادة الطرف الجزائري في إقناع الليبيين بأهمية حوار شامل.

كما أعرب عن إرادة الجزائر في اقناع الليبيين "بالتوجه نحو المصالحة الوطنية الضامنة لتعزيز شرعية المؤسسات وتعبئة كافة الوسائل والموارد لإعادة بناء هذا البلد الذي يعاني من الحرب والمواجهات بين الأشقاء". وأضاف يقول إن الجهود التي تبذلها الجزائر لتسوية الأزمة الليبية وتلك السائدة في الساحل نابعة عن قناعتنا بأن "أمن الوطن يتأثر مباشرة بها" مؤكدا أن المجتمع الدولي على يقين بأن الأزمات التي تطول لإيجاد حلول دائمة "تتعقد بشكل غير متوقع أخذة أبعادا من الصعب تداركها"<sup>23</sup>.

## 2. جهود الجزائر على المستوى الإقليمي لحل الأزمة الليبية

تبنيت الجزائر المقاربة الأمنية الإقليمية القائمة أساسا على تفعيل التعاون الأمني والدبلوماسي بين دول جوار ليبيا، ويرجع تبني الجزائر المقاربة الأمنية الإقليمية إلى:

أ- قطع الطريق أمام التنافس الدولي على التواجد في منطقة الساحل لما تزخر به من ثروات وكذلك الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله.

ب- إفرار المنطقة من النشاطات التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري التي تقوم بها عدة أطراف.

ج- قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي مباشر في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث يبقى ذلك من ثوابت السياسة الأمنية تجاه الساحل الإفريقي، حيث رفضت الجزائر إقامة القواعد العسكرية كالقاعدة العسكرية "أفريكوم" في الجنوب الجزائري، وكذلك التصدي والضغط على أي دولة من دول الساحل قد ترغب في السماح بالتدخل الأجنبي.

كما تركزت الاجتماعات التشاورية بين مسؤولي دول المنطقة حول ستة نقاط كانت بمثابة المقاربة الأمنية وهي:

1- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الالتزام بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بسرعة وفعالية للتصدي لتنظيم بأسرع وقت ممكن.

2- السماح لهيئات الأركان للجيش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية داخل الصحراء الكبرى والسماح باجتياز الحدود بين الدول المعنية في إطار المطاردة.

3- الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة وقبائل الطوارق وقبائل العرب والزنوج<sup>24</sup>.

4- تقديم حوافز مادية نظير تقديم خدمات استخباراتية عن الجماعات الإرهابية.

5- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، والتصدي للمهربين ودعم التنمية بإقامة مشاريع تنموية في شمال

مالي والنيجر.

وقد عقدت ندوة الساحل المقامة في 7-8 نوفمبر 2011 بنادي الصنوبر البحري بالجزائر العاصمة والتي أكدت على الدعم الإقليمي والدولي الذي تحظى به الجزائر مع إجماع على دور الأزمة الليبية في تأزيم الوضع في الساحل وتحركات تنظيم القاعدة وحركة السلاح الهرب من ليبيا.

درس المتدخلون في الندوة التحديات في منطقة الساحل علاوة على تهديد تنظيم القاعدة واعتماده أسلوب اختطاف الرهائن والمطالبة بالفدية والاستعانة بشبكات التهريب والمخدرات وظهرت مشكلة تنقل الأسلحة الذي يوجب المعارك ويزيد من خطر التهديد الإجرامي.

وطالبت دول الساحل من الجزائر لعب الدور الريادي في قيادة العمليات بشكل صارم ضد الإرهاب والجريمة المنظمة كونه البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية تؤهله لمواجهة هذه الظواهر الخطيرة، كما تحظى الجزائر بدعم قوي من طرف قيادة أفريكوم والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، حيث شاطر الجميع تخوفات الجزائر بشأن انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي<sup>25</sup>.

كما سعى التعاون والتنسيق في الميدان الأمني بين الجزائر، تونس، وليبيا إلى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والحد من تداعيات الأزمة الليبية الخطيرة على البيئة الإقليمية للجزائر بكاملها، وقد ازدادت وتيرة التعاون في المجال الأمني بين الدول الثلاث في أعقاب اجتماع رؤساء حكومات هذه الدول في شهر جانفي 2013 بمدينة "غدامس" الليبية.

وفي إطار التعاون الأمني مع ليبيا، فإن الجزائر قدمت الدعم للشقيقة ليبيا من أجل إعادة بناء القوات العسكرية والأمنية الليبية من أجل استعادة الأمن والاستقرار من خلال إعداد برامج تكوينية لأفراد الجيش والشرطة الليبية بالجزائر، كما أن هناك تعاونا وتنسيقا بين البلدين في المجالين الأمني والاستخباراتي بهدف محاصرة الجماعات الإرهابية ومنع تسلل الإرهابيين على حدود البلدين، خاصة بعدما تمّ في عام 2014 تحيين الاتفاقية الأمنية بين البلدين الموقعة في عام 2011.

في هذا الإطار تقرر وضع في إطار خطة عمل للتعاون العملي حول أمن الحدود خلال اجتماع غدامس- ليبيا في 12 جانفي 2013، برامج ثنائية مشتركة بين الجزائر، تونس وليبيا<sup>26</sup>.

وبالرغم من جهود الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سياسي سلمي يجمع كل الفرقاء والأطراف السياسية لحل الأزمة الليبية نهائيا، إلا أن الخلاف لا يزال قائما هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وبالرغم من الأدوار الأجنبية ومنها المؤتمر الصحفي بقصر الإليزيه بحضور 20 دولة منهم الجزائر و04 منظمات ورئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة يوم الثلاثاء 27.05.2018، الذي أعلن فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن الأطراف الليبية وافقت على بيان باريس، مشيرا إلى أن الاتفاق خطوة رئيسية نحو المصالحة الليبية ومؤكدا أن كل الأطراف المعنية بالشأن الليبي كانت حاضرة في ذلك المؤتمر، حيث التزموا فيه بحل سياسي شامل في ليبيا، إلا أن الأطراف الليبية لم توقع على هذا البيان، ومرد ذلك عدم اعتراف الأطراف ببعضها.

وتابع الرئيس الفرنسي "سنتفق على أساس قانوني لإجراء انتخابات ليبيا، ومن جانبه قال غسان سلامة "سنحدد أساس الانتخابات إما باستفتاء أو اعتماد الإعلان الدستوري".  
اما فائز السراج وبعد اجتماع باريس أعلن أن الفصائل الليبية اتفقت على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 10 ديسمبر 2018، كما تمّ الاتفاق على توحيد المؤسسة الأمنية.  
الشكل 1. محاور مؤتمر باريس حول الأزمة الليبية 2018



المصدر: هايدي صبري، وثيقة مؤتمر باريس للتسوية السياسية في ليبيا، العين الإخبارية، الأحد 27.5.2018 05:11  
 على الموقع الإلكتروني: <https://al-ain.com/article/document-conference-paris-libya>

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الفرنسية حول الأزمة الليبية، التي تتضمن 13 بندا رئيسيا، تدعو إلى "توحيد البنك المركزي الليبي فورا وحل جميع المؤسسات الموازية"، وإلى ضرورة "الالتزام بدعم الحوار العسكري الجاري في القاهرة، وتوحيد الجيش الوطني الليبي، وتشكيل الهيكل الوطني العسكري الذي سيتم تنفيذه بعد الانتخابات تحت السلطة المدنية".

وتتحدث المبادرة الفرنسية أيضا عن "فتح دورة جديدة لتسجيل الناخبين في القائمة الانتخابية لفترة إضافية مدتها 60 يوما، إضافة للاعتراف بالدستور الذي صاغته الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور"<sup>27</sup>.  
 من جهة أخرى عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الجزائر يوم 12 ديسمبر 2019 عادت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على مستوى مختلف المحافل الدولية والإقليمية بتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، خاصة بعد تنصيب الرئيس عبد المجيد تبون واستلامه مهامه الدستورية، حيث شهدت الجزائر إنزال دبلوماسي رفيع المستوى من مختلف الدول على غرار إيطاليا مصر وتركيا وكذا الوفد الليبي بشقيه وذلك من أجل إجراء مشاورات ومحادثات بين مختلف دول الجوار لإيجاد حلول للأمن والاستقرار داخل الأراضي الليبية.

وعقب مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين أكدت الجزائر على موقفها الثابت والرامي إلى إيجاد الحل السياسي بين الأطراف المتنازعة، وبعد مرور أيام قليلة على مؤتمر برلين دعت الجزائر دول الجوار إلى عقد اجتماع على غرار تونس، مصر، التشاد، النيجر، السودان ومالي إضافة إلى وزير الخارجية الألماني، وذلك بغية الاطلاع على نتائج مؤتمر برلين، حيث تمخض عنه مايلي: رفض التدخل الأجنبي، حصر الأسلحة ومنع تدفقها إلى التراب الليبي، مع التأكيد على أنه لا حل للأزمة الليبية إلا الحل السياسي الليبي<sup>28</sup>.

أمام كل هذه الجهود واجهت الجزائر مجموعة من التحديات لحل الأزمة الليبية، خاصة أن الجزائر تعتمد على دبلوماسية المبادئ بدلا من انتهاج دبلوماسية المصالح التي تتبعها أغلب دول العالم، كما أن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى غامضا نظرا لظهور نموذج الحرب بالنيابة في هذا البلد، بسبب وجود قوى عربية تخوض حربا ضد الإسلاميين في ليبيا كإمتداد لصراعها مع إسلاميها في الداخل، وتسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا لمساندة حلفائهم.

بالإضافة إلى سعي القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا للتدخل العسكري في المنطقة، بسبب استمرار تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا هذا ما يعقد من مهمة الجزائر والحكومة الجزائرية بشدة بحجة التخوف من أن يتحول الجنوب الليبي إلى مركز للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاستقرار الذي تشهده ليبيا منذ 2011 مما زاد من تحديات النظام السياسي الجزائري سواء في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود أو الحد من انتشار الأسلحة... الخ.

كما تعاني الجزائر في هذا الشأن من ضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنفط الجزائري الذي يُقدَّر بحوالي 300 مليار دولار.

كما أن عدم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية وإدماج فقط من يملكون القوة المسلحة على الأرض وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة تنعكس تأثيراتها على جيرانها (الجزائر).

بالإضافة إلى وجود كتلتين في ليبيا تدّعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي مما صعب من مهمة الجزائر للوساطة في الأزمة الليبية.

وأخيرا الموقف المصري الذي يفضل الحل العسكري لحل الأزمة الليبية<sup>29</sup>.

## الخاتمة

من خلال دراستنا نستنتج أن الحل السياسي للأزمة الليبية يبدو طموحا من حيث مضامينه النظرية، غير أن معطيات الواقع السياسي والأمني والاجتماعي الحالي في ليبيا، وتشابك المبادرات ومسارات التدخل الإقليمي (اتفاق الصخيرات بالمغرب، الدور المصري والقطري)، التدخل الدولي (الحلف الأطلسي، مبادرة الأمم المتحدة، المبادرة الفرنسية حول الأزمة الليبية 27 ماي 2018)، تضع نقاط استفهام متواترة حول مدى قدرة الجهات

المعنية على إيجاد حل سياسي واقعي يجمع الفرقاء الليبيين -مع تعدد خلفياتهم القبلية والسياسية وولاءاتهم الإقليمية والخارجية- على طاولة واحدة للخروج بتوافقات يقبلها الجميع، وهي المهمة التي عجز عنها الجميع. غير أن المقاربة الأمنية السياسية للجزائر حيال ليبيا حظيت باعتراف القوى الكبرى التي زكّت الرؤية الأمنية الجزائرية ودورها في ضمان استقرار المنطقة وتميمتها، وكذلك التعاون والتنسيق الأمني الجماعي بين دول المنطقة.

وبالتالي نؤكد أن الحل الأرجح والأنسب لحل الأزمة الليبية هو تبني مقاربة متكاملة ومتناسقة ترجح الحل السلمي والسياسي على العسكري وتفضيل المصلحة العليا للشعب الليبي، حسب ما اقترحه الجزائر في جولات الحوار السابقة الذكر حيال الأزمة الليبية.

من جهة أخرى وبالرغم من تسوية وإدارة الأزمة الليبية من طرف الجزائر بالطرق السلمية إلا أنه يجب على الجزائر أن تراجع عقيدتها الأمنية اتجاه التهديدات الأمنية الجديدة وذلك بتعديل وتكييف بعض بنود سياستها الخارجية ومتطلبات التحديات الأمنية الراهنة على طول حدودها الأمنية -ليبيا-، وذلك بتطوير وتكييف الآليات والمحددات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لإكسابها هامش الهجوم بدل الدفاع خاصة وأن حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية تعيش حالة عدم استقرار وأمن.

بالإضافة إلى ضرورة متابعة الملف الليبي حتى في حال الوصول لاتفاق سياسي سلمي لإعادة بناء الدولة الليبية وإرساء ثوابت دولة ديمقراطية حديثة.

### الهوامش

<sup>1</sup> عمر فرحاتي، يسرى اوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، ط1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 34.

<sup>2</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، جانفي 2015، ص 87.

<sup>3</sup> عمر فرحاتي، ايسرى اوشريف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>4</sup> رايح لونيبي، مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي، أشغال الملتقى الوطني: "مالي- ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي"، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، 12 جانفي 2016، ص 228.

<sup>5</sup> هنري حبيب، (ترجمة شاكرا إبراهيم)، ليبيا بين الماضي والحاضر، منشورات المنشأة العربية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1981، ص 171.

<sup>6</sup> المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط، 14 كانون الأول ديسمبر 2011، ص 8.

- <sup>7</sup> عبد الحفيظ ديب، الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن تحديدا دول الساحل، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، مداخلة في الملتقى الوطني منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق، 15 أكتوبر، ص47.
- <sup>8</sup> أو شريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 188-193.
- <sup>9</sup> محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 197، المجلد 49، القاهرة، جويلية 2014، ص3.
- <sup>10</sup> كمال السعيد حبيب، قيد التشكيل: الجغرافيا السياسية والعنف في العالم العربي، الأربعاء، 22 أيار 2013. على الموقع الإلكتروني <http://rasseen.com/art.php?id=>
- <sup>11</sup> كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، تقرير مؤسسة سميث ريتشاردسون، معهد أبحاث راند للأمن القومي، 2014، ص8.
- <sup>12</sup> بلخيرات حسين، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، ص 50. على الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51846>
- <sup>13</sup> نوال بومليك، البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوينهاغن، المجلد 12، العدد 02، مجلة العلوم القانونية والسياسية، سبتمبر 2021، ص664.
- <sup>14</sup> مصطفى صايح، التحديات الأمنية والاستراتيجيات في غرب المتوسط، مجلة القانون المجتمع والسلطة، جامعة وهران 02، 2017، ص24.
- <sup>15</sup> زياد عقل، جذور الأزمة الليبية وأفاق التسوية السياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 17.05.2015 على الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx>
- <sup>16</sup> مصطفى صايح، بناء المنظومة الأمنية والعسكرية في ليبيا: الواقع والتحديات، أشغال الملتقى مالي- ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، 12 جانفي 2016، ص 255.
- <sup>17</sup> Flavien Bourrat , L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb , L,Algérie, La plus exposé aux conséquences sécuritaires, Etude de L,IRSME, N 27 ,Réflexions Sur La Crise Libyenn ,Sous la direction de Pierre Razoux ,2013,p 38.
- <sup>18</sup> زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، الجزيرة. على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/knowledge>
- <sup>19</sup> انظر جريدة : 25/08/2011 Le jeune independant,
- <sup>20</sup> انظر جريدة الخبر، 18-09-2014.
- <sup>21</sup> برياش رتيبة ، الحل السياسي بليبيا طريق الأمن والاستقرار، جريدة الشعب، الأربعاء 14 أكتوبر 2015، ص 11.12.13 .
- <sup>22</sup> المرجع نفسه، ص 14 .
- <sup>23</sup> السيد الوزير يؤكد أن الجزائر "معرضة بشكل مباشر " لانعكاسات استمرار الأزمة في ليبيا، وزارة الشؤون الخارجية، 21-10-2014
- على الموقع الإلكتروني: [www.mae.dz](http://www.mae.dz).

<sup>24</sup> بسباس هشام، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قلمة الجزائر 2011-2012، ص 150.

. (12/05/2018)http://besbeshicham.maktoobblog.com

<sup>25</sup> المرجع نفسه ، ص 15.

<sup>26</sup> د.عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية- المتغيرات، القواعد والأدوار- ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص40.

<sup>27</sup> ماكرون جميع الأطراف الليبية وافقت على بيان باريس، العربية نت، الثلاثاء 13 رمضان 1439 هـ، ماي 2018، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2018/05/29>

<sup>28</sup> كريم رقولي، الدور الاقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، السنة السادسة المجلد 06، العدد01، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، جانفي 2021، ص500.

<sup>29</sup> علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، العدد 05 المجلد01، جامعة عمار التليجي الأغواط، جانفي 2017، ص15.